الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ١٥
المعقودة يوم الاثنين
٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

DEC 10 1991
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

الرئيس : السيد منتصر (الجماهيرية العربية الليبية)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال : تخطيط البرامج (تابع)

مناقشة عامة (تابع)

البند ١١٥ من جدول الأعمال : مسائل الموظفين

(أ) تكوين الأمانة العامة

(ب) احترام امتيازات وحصانات موظفي الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات المتصلة بها

(ج) مسائل الموظفين الاخرى

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/46/SR.15
25 November 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-56838 ٢٣٤٦ض(٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٥

البند ١٠٧ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ (تابع) (A/46/6/Rev.1 و A/46/7)

البند ١٠٨ من جدول الاعمال : تخطيط البرامج (تابع) (A/46/16 و Add.1 ، A/46/173 ، A/46/330)

مناقشة عامة (تابع)

١ - السيد بيليائيف (بيلاروس) : قال إن وفده يشارك في مشاعر القلق التي أعرب عنها الأمين العام ورئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بشأن استمرار الصعوبات المالية التي تواجه المنظمة من جراء تأخر كثير من الدول الاعضاء في سداد اشتراكاتها . ويجب على اللجنة أن تضطلع بدراسة متعمقة شاملة لجذور وأسباب مثل هذه الأزمات المالية ، التي يتزايد تواترها ، وأن تضع تدابير فعالة ومحددة للقضاء عليها . والصعوبات الحالية التي تواجه المنظمة يمكن عزوها ، جزئيا فقط إلى عدم الانضباط في تسديد الاشتراكات . وقد اثبت تحليل للأزمة المالية التي ألمت بالمنظمة في عام ١٩٨٦ أن هناك علاقة وثيقة بين استعداد وقدرة الدول الاعضاء فيما يتعلق بتوفير الدعم المالي وبين ضرورة تحقيق أكبر قدر ممكن من الفعالية والوضوح عند إعداد البرامج والميزانيات . ولقد اضطلع بالكثير ، منذ ذلك الحين ، تحقيقا للتفاهم بين الهيئات الحكومية الدولية والأمانة العامة . وثمة دور يتسم بأهمية خاصة حققته توصيات فريق الـ ١٨ إلى جانب ذلك التفاهم العام ، الذي تحقق في عام ١٩٨٦ ، بشأن ضرورة كفالة تنفيذ القرارات والاستمرار في عملية إعادة التنظيم على الصعيدين الاداري والمالي .

٢ - وأضاف قائلا إن الدراسة المبدئية للميزانية البرنامجية المقترحة ، التي أجريت في لجنة البرنامج والتنسيق وفي اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، قد بينت انه في حالة القيام ، ولو بشكل جزئي ، بتنفيذ القرارات والتوصيات المتعلقة بإعداد الميزانية ، فإن روح التفاهم والاتفاق تتجلى على نحو واضح وتنتقل أيضا إلى اللجنة الخامسة . ومن الملاحظ ، من ناحية أخرى ، أن الخروج إلى أدنى حد عن تلك القرارات والتوصيات ، التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء ، من شأنه أن يثير الخلاف في الهيئات ذات الصلة وأن يحفز على القيام باستعراض هذه القرارات

(السيد بيليائيف ، بيلاروس)

والتوصيات في اللجنة . وفي ظل هذه الظروف ، يحق تماما للجنة الخامسة أن توافق على استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية ، بكاملها ، وذلك بغية زيادة تشجيع التفاهم والاتفاق المتبادلين لدى الدول الاعضاء والامانة العامة .

٣ - وأعرب عن تأييد وفد بيلاروس لجميع استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية ، لكونها تمثل الحد الادنى اللازم لكفالة الاستمرار الناجح لعملية اصلاح اجراءات التخطيط والميزنة بالمنظمة . وقال إنه من دواعي الانزعاج أن ثاني ميزانية برنامجية يجري اقتراحها منذ ادخال الاجراء الجديد تعرض اليوم للاعتماد دون مراعاة مبادئ ذلك الاجراء . ومن ثم ، فإن الهيئات الحكومية الدولية ما زالت في وضع لا يسمح لها باستعراض الانشطة البرنامجية الواردة تحت غالبية أبواب الميزانية ، مما يفسر سبب ما يوجد من حالات سوء تفاهم وخلاف بشأن البرامج والتقديرات .

٤ - واستطرد يقول إن المنهجية المتعلقة بإعداد الميزانية البرنامجية مازالت معقدة ، وأنه قد تعذر بالتالي حساب معدلات النمو وإجراء مقارنة بين الميزانية البرنامجية المقترحة وميزانية فترة السنتين الحالية . وهذه المآخذ لا تزال قائمة لسبب واحد دون غيره هو أنها تخدم مصالح مدير البرامج على الصعيد الفردي وذلك بإخفاء افتقارهم إلى الكفاءة اللازمة فيما يتصل بتخطيط انشطة اداراتهم أو استخدام الموارد المتاحة لهم . ومن ثم ، فقد سادت هذه الميزانية وتلك طلبات ، لا مبرر لها ، بإنشاء وظائف إضافية وإعادة تصنيف وظائف أخرى ونقل بعض الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية الى الميزانية العادية . ووفد بيلاروس يؤيد ، بالتالي ، توصيات اللجنة الاستشارية المتعلقة بإجراء تخفيضات في الميزانية البرنامجية المقترحة ، فهذه التوصيات تستند إلى أسباب وجيهة وتعد ضرورية من أجل تخفيف حدة الاستياء العام من حالة عملية إعداد الميزانية . واعتماد هذه التوصيات من شأنه أن يزيح عن كاهل الميزانية المقترحة ، ولو على نحو جزئي ، تلك النفقات المفرطة التي لا تفيد في تشجيع مديري البرامج على محاولة تحسين كفاءتهم أو على التعاون بشكل وثيق مع الهيئات الحكومية الدولية .

٥ - وأكد أن على الامانة العامة أن تقوم بأسرع ما يمكن باتخاذ خطوات محددة لوضع أسس من شأنها كفالة مزيد من المرونة في إدارة موارد الامم المتحدة ، ولاسيما من خلال

(السيد بيليائيف ، بيلاروس)

تنظيم تلك الحلقة الدراسية التقنية المخصصة التي يقترح عقدها من أجل استعراض منهجية الميزانية ، مما لن يؤدي إلى أي آثار مالية جديدة . وقال إن وفد بيلاروس يتطلع أيضا إلى مشاهدة شكل الميزانية النموذجي الجديد ، الذي ستضعه الأمانة العامة ، والذي سيتضمن معلومات أكثر وضوحا وتفصيلا بشأن البرامج والموارد إلى جانب كفالة لمزيد من المرونة في إدارتها .

٦ - وفيما يتعلق بتخطيط البرامج ، قال إن وفد بيلاروس يقدر تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/46/173 . وهو ليس لديه أي اعتراض على ما تضمنته هذه الوثيقة من مقترحات ، كما أنه يؤيد تماما استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق (A/46/16 ، الفقرات ٣٩٤ - ٤٠١) . والرصد الفعال للأداء البرنامجي يتوقف على نوعية الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية . ومن ثم ، فإن جهود الأمانة العامة ينبغي أن تتركز ، بالدرجة الأولى ، على تحسين شكل ومضمون تلك الوثائق الخاصة . وأية تدابير يجري اتخاذها لتحسين أعمال الرصد ومحاسبة المسؤولين لا يجوز لها ، مع ذلك ، أن تؤدي إلى انشاء أي هياكل خاصة في الأمانة العامة أو إلى تكبد نفقات اضافية فيما يتعلق بهذه الأغراض .

٧ - السيد ايرومبا (أوغندا) : قال إن وفده يوافق تماما على الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/46/16) بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة ، وأنه يرحب بصفة خاصة بالتوصية الواردة فيه الداعية إلى وضع برنامج جديد خاص بافريقيا في إطار الباب ١١ ألف ، وهو ما يعلق عليه وفده أهمية كبيرة .

٨ - وأضاف قائلا إن وفد أوغندا يؤيد اقتراح لجنة البرنامج والتنسيق عقد حلقة دراسية تقنية مخصصة لاستعراض المسائل المتصلة بمنهجية إعداد الميزانية البرنامجية . وهو يثني أيضا على الأمانة العامة لما تبذله من جهود ترمي إلى اشراك الهيئات الحكومية الدولية في المشاورات المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة ، ويحث على توسيع نطاق تلك الجهود بغية اشراك مزيد من تلك الهيئات ، من أجل كفالة وجود دعم حقيقي من كافة الدول الأعضاء للميزانيات المقبلة .

(السيد ايرومبا ، أوغندا)

٩ - وذكر أن أوغندا شاركت في توافق الآراء المتعلق بالتوصية بالمضمون البرنامجي للميزانية البرنامجية المقترحة ، وذلك على أساس أن معدل النمو الحقيقي المقترح ، البالغ ٠,٩ في المائة ، يشكل الحد الادنى اللازم لتنفيذ البرامج والانشطة المطلوبة . بيد أن ثمة حاجة حتى الآن إلى الاقتناع بوجود مبررات لاقتراح اللجنة الاستشارية تخفيض تقديرات النفقات المقدمة من الأمين العام استنادا إلى نمط الاتفاق الفعلي خلال آخر فترة كاملة من فترات السنتين تتوفر بشأنها معلومات نهائية . وقال إن هذا النهج قد يأتي بنتائج عكسية ، في الواقع ، إذ أنه قد يحفز مديري البرامج على الانفاق ، خشية تخفيض ميزانياتهم في فترات السنتين القادمة . ويشعر وفد أوغندا بالقلق ازاء تلك المحاولات التي تفترض أن الجمعية العامة قد قررت أن يكون معدل نمو الميزانية صفرا . وينص الاجراء المتعلق بالميزانية المعتمد في القرار ٢١٣/٤١ على أن مستوى الموارد الذي يذكر في مخطط الميزانية لا يقصد به إلا توفير توجيه للأمين العام عند إعداد الميزانية ، أي أنه لا يشكل حدا أقصى مطلقا . وعلى الوفود كافة ان تلتزم بروح القرار ٢١٣/٤١ حتى يمكن اعتماد الميزانية البرنامجية المقترحة بدون تصويت . وهذا هو السبيل الوحيد لتعزيز الثقة في المنظمة .

١٠ - وأشار إلى مقرر الجمعية العامة ٤٢٨/٤٥ ، الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يعد تقريرا عن حالة معهد افريقيا لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين وأن يدرج في هذا التقرير مقترحات تتعلق بتمويل هذا المعهد من خلال تحقيق توازن بين التبرعات والتمويل عن طريق الميزانية العادية ، فقال إن وفد اوغندا يشعر بخيبة الأمل لعدم تقديم هذا التقرير حتى الآن ، وهو يود أن يكون هناك بيان ما لموعد تقديمه . وثمة ضرورة للتشديد ، بصفة خاصة ، على الحاجة إلى أن يقدم هذا التقرير مقترحات بشأن توازن الموارد المالية .

١١ - وأضاف قائلا إن الجمعية العامة هي المسؤولة عن الموافقة على تحويلات الموارد فيما بين أبواب الميزانية . وقد كانت هناك خشية متزايدة من قيام عدد ضئيل من الدول الاعضاء بمحاولة تحديد أولويات تخالف تلك الأولويات التي وافقت عليها الجمعية العامة أو وضع أولويات من هذا القبيل على صعيد البرامج الرئيسية ، لا على صعيد البرامج الفرعية ، مع استخدام ذلك النهج لتبرير إعادة توزيع الموارد . والاجراءات الصحيحة واضحة : فالجمعية العامة دون غيرها هي المسؤولة عن الموافقة على المقترحات المتعلقة بتحويل الاعتمادات فيما بين أبواب الميزانية قبل تنفيذها

(السيد ايرومبا ، أوغندا)

بالفعل . واللجنة الاستشارية لا تستطيع أن تنوب عن الجمعية العامة في التصديق على طلقات التمويل ، ولكن لا توجد آليات وإجراءات واضحة تقوم الجمعية العامة بمقتضاها بالنظر في التقارير المتصلة بتلك الطلبات . وهذا يشكل مبعثا للقلق ، ويرى وفد أوغندا أن علاج الافتقار إلى هذه الآليات ينبغي أن يكون هدفا لأي مقترحات يقدمها الأمين العام بشأن اجراءات نقل الاعتمادات فيما بين أبواب الميزانية ، على النحو المقترح في الفقرة ٣٣ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/46/7) .

١٢ - وفيما يتصل بالمقترحات المتعلقة بإعادة تصنيف الوظائف وإنشائها وإعادة توزيعها والغائها ، قال إن وفد أوغندا لديه هواجس بشأن التخفيض المقترح للوظائف أو الموارد في إطار بعض الأبواب التي تعد ذات أهمية حساسة بالنسبة للبلدان النامية ، مثل الباب الخاص بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والباب الخاص بمركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . ومن المهم اشتراك ادارة تنظيم الموارد البشرية ، على نحو وثيق ، في هذه العملية بغية تجنب حدوث أي تحايل على الاجراءات القائمة .

١٣ - وفيما يتصل بالتمويل من مصادر خارجة عن الميزانية ، قال إن بعض الدول الأعضاء لم تقدم إليها المعلومات الضرورية لاجراء تقييم وتحليل لأثر بعض التمويلات على أنشطة المنظمة ذات الأولوية . وثمة إعراب ضمني عن ذلك القلق في الفقرة ٧٤ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/46/7) ، ويتطلع وفد أوغندا إلى مشاهدة نتائج التمحيص الذي ستجريه اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالموارد الخارجة عن الميزانية التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات .

١٤ - وقال إن أوغندا تتطلع أيضا إلى قيام لجنة البرنامج والتنسيق في عام ١٩٩٣ باستعراض الخطة المتوسطة الأجل ، وهي تود أن تشدد على أهمية خطة العمل على نطاق المنظومة من أجل الانتعاش والتنمية في افريقيا التي طولب الأمين العام بتقديمها إلى اللجنة . وينبغي أن يكون شكل ومضمون هذه الخطة على غرار شكل ومضمون الخطة الموضوعة على صعيد المنظومة من أجل مكافحة اساءة استعمال المخدرات .

(السيد ايرومبا ، أوغندا)

١٥ - واختتم كلمته قائلا إنه في الوقت الذي توافق فيه أوغندا على إعادة النظر في البرامج والانشطة من أجل الغاء أية برامج أو انشطة فات أوانها ، فإنها لا توافق على شطب برامج وانشطة لمجرد انها ظلت مدرجة في جدول الاعمال فترة طويلة . وأي مقترحات لإعادة تحديد النظم والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج ينبغي تناولها بحذر شديد .

١٦ - السيد فوران (وكيل الامين العام للشؤون الادارية والتنظيمية بالنيابة) : قال إن غالبية الوفود متفقة مع الامين العام في أن الامم المتحدة تواجه طلبات بعيدة المدى فيما يتعلق بقدراتها ، وانه يجب بالتالي على الدول الاعضاء أن تفي بالتزاماتها المالية من أجل تمكين المنظمة من الاستجابة على نحو فعال .

١٧ - وفي معرض التعليق على تخطيط البرامج ، قال إن الدول الاعضاء كانت في بداية الامر مهتمة بهذه العملية من خلال الاشتراك في الهيئات الحكومية الدولية المتخصصة التي تضطلع بمراجعة برامج العمل قبل اعتماد الخطة المتوسطة الاجل . وهذا الاشتراك يوفر مُدخلا له قيمته . والخطة المتوسطة الاجل نفسها تتضمن وصفا معززا لاهداف واستراتيجيات الامم المتحدة المحددة استجابة للولايات التشريعية ، كما انها تتضمن اطارا برنامجيا للميزانية . والجهود الرامية الى تبسيط عرض الخطة المتوسطة الاجل وتعزيز الصلات القائمة بين الخطة والميزانية سوف تستمر ، وكذلك ستستمر أيضا دراسة مختلف المسائل المنهجية التي أثيرت فيما يتصل برصد الاداء البرنامجي . أما فيما يتعلق بالقول بأن الاداء البرنامجي يمكن رصده في سياق متابعة توصيات وحدة التفتيش المشتركة ، فمن الجدير باللجنة أن ترجع الى تقرير الامين العام (A/46/219) الذي سيُنظر فيه في اطار البند المتعلق بوحدة التفتيش المشتركة .

١٨ - وفيما يخص الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ ، قال إن الخطة المتوسطة الاجل ومقترحات الميزانية والبيانات المتعلقة بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية لم توضع إلاّ بعد دراسة استعراضية داخلية دقيقة تضمنت مشاورات كاملة بين مديري البرامج ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والشؤون المالية . وقد اضطلع مجلس تخطيط البرامج وميزنتها بدور حاسم في هذه العملية .

(السيد فوران)

١٩ - وأضاف قائلا إنه في حالة اعتماد اللجنة الخامسة جميع التخفيضات التي أوصت بها اللجنة الاستشارية ، مع عدم اضافة أي نفقات جديدة ، فإن معدل النمو الحقيقي في الميزانية سوف يصبح في مجموعه معدلا سلبيا يبلغ ٠,٣ في المائة . بيد أنه من المتعذر القيام في المرحلة الراهنة بتقدير الاثر الشامل للتخفيضات الموصى بها من قبل اللجنة الاستشارية . وتمثل مقترحات الميزانية الحد الادنى اللازم لتنفيذ البرامج والانشطة المأذون بها . والتخفيضات الموصى بها في اطار شؤون الإعلام وأنشطة خدمات الدعم المشتركة ، بصفة خاصة ، ستؤثر بشكل ضار على نوعية الخدمات المقدمة . فالتخفيضات المقترحة تحت الباب ٣٢ (خدمات المؤتمرات) من شانها ، على سبيل المثال ، تقليل القدرة على خدمة الاجتماعات وارجاء مشاريع التشغيل الآلي في المكاتب ، بما فيها مشروع الاقراص البصرية . كما أن التخفيضات الاخرى في خدمات الدعم المشتركة ستؤثر تأثيرا شديدا على عمليات صيانة السلم . وتوصيات اللجنة الاستشارية ينبغي أن ينظر فيها على أساس تناول كل باب على حدة مع مراعاة الولايات ذات الصلة والاولويات المقررة .

٢٠ - وفيما يتصل بالمنهجية المستخدمة في المقترحات الراهنة ، قال إن النمو الحقيقي يمثل المبالغ التي أضيفت الى أساس مواصلة الميزانية ، أو خصمت منه ، عند وضع مقترحات الميزانية الجديدة . والنمو الحقيقي هو حاصل جمع عنصرين يتمثلان في النمو المتكرر والاثر المرجأ . ومعدل النمو الحقيقي يشكل مقياسا لما حدث من تغير في أساس المواصلة ، معبرا عنه كنسبة مئوية .

٢١ - وأردف يقول إنه في الوقت الذي يلاحظ فيه أن معدلي النمو الحقيقي في مخطط الميزانية وفي الميزانية البرنامجية المقترحة مختلفان ، فإنه يجب مراعاة أن المخطط والميزانية لهما نقطتا بداية مختلفتان أيضا ، مما يحول دون امكانية المقارنة خطوة خطوة . فالمخطط استند الى الاعتمادات الاولية للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ وكان يجمع بين الاثر المالي التقديري للقرارات التي كان من المتوقع اتخاذها في الدورة الخامسة والاربعين وبين المقترحات الاولية للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ . أما الميزانية البرنامجية المقترحة فهي تستند الى الاعتمادات المنقحة للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ بصيغتها المعتمدة من قبل الجمعية العامة ، مع اضافة النمو الحقيقي للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ .

(السيد فوران)

٢٢ - وأكد أن عملية الميزنة الجديدة ، التي جاء بها قرار الجمعية العامة ٣١٣/٤١ ، ما زالت في طور النشوء . وقال إن من المطلوب ، في هذا المقام ، الاضطلاع بتحسينات منهجية مختلفة ، تتضمن تحسين الربط بين المخطط والميزانية البرنامجية . وثمة مساهمة مجدية في هذا السبيل سوف تحققها الحلقة الدراسية التقنية المخصصة التي تقترح لجنة البرنامج والتنسيق تنظيمها . ومن الجدير بالترحيب أيضا ذلك الاقتراح الداعي الى التفكير في تطبيق الاجراء المتعلق بالتحويلات فيما بين الابواب على نحو أكثر مرونة .

٢٣ - وفيما يتعلق بالشكل الجديد للميزانية ، في اطار الهيكل الجديد للخطة المتوسطة الأجل ، قال إن البرامج أصبحت أكثر أهمية من حيث صياغة الأهداف وبيان الأولويات . وأية محاولة لإضافة مزيد من التفصيلات لن تؤدي إلاّ الى الحد من الوضوح . ومسألة ادخال تحسينات على الشكل يمكن أن تكون موضع نظر أيضا في الحلقة الدراسية التقنية .

٢٤ - أما بخصوص التناقض الظاهر بين المعدلين السلبيين للنمو الحقيقي المقترحين للأونكتاد ولمركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وبين الأولوية المعطاة للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، فقد قال إنه ينبغي للجنة أن تلاحظ أن هذا النمو السلبي يرجع ، في حالة الأونكتاد ، الى اقتراح الغاء وظيفتين من الوظائف ، كما أنه يرجع ، في حالة المركز ، الى الاضطلاع بترشيد لميزانيته ، استنادا الى الاحتياجات التقديرية في فترة السنتين القادمة .

٢٥ - وذكر أن الادارة تشعر بدورها بالقلق ازاء التأخر في تنفيذ نظام المعلومات الادارية المتكامل ، مما يعزى الى قرار كان قد سبق اتخاذه يقضي بادخال تطويرات جديدة في عملية تجهيز البيانات . وهذا المشروع يعد عنصرا أساسيا في تحسين مستوى الكفاءة والاداء الاداري بالمنظمة ، ويجري بذل كل جهد ممكن في الوقت الراهن من أجل التعجيل بتنفيذ هذا المشروع دون التضحية بالجودة .

٢٦ - وفيما يتصل بإعادة التصنيف المقترحة للوظائف ، قال إن الترفيعات يمكن تبريرها في حالة الاضطلاع بمسؤوليات جديدة . ومثل هذه الممارسة معمول بها في القطاعين العام والخاص على السواء . وهو يرحب بتوصية لجنة البرنامج والتنسيق

(السيد فوران)

الداعية الى قيام الهيئات المختصة باستعراض المسائل المتصلة بالتغييرات في جدول الوظائف ، بما في ذلك إعادة تصنيف الوظائف وإنشاء وظائف جديدة ، باعتبار ذلك خطوة تؤدي الى مزيد من الوضوح في الاجراءات .

٣٧ - وأشار في النهاية ، الى أن الارصدة التي لا تستخدم بالكامل يُتنازل عنها عادة في ختام فترة السنتين السابقة . وقال إن هذه الظاهرة ظاهرة متأصلة في عملية الميزنة . والارصدة غير المنفقة والالتزامات غير المصفاة بلغ مجموعها معا ، فيما يتعلق بفترات السنتين الخمس السابقة ، ما يتراوح بين ٠,٨ و ٢,٥ في المائة من الاعتمادات النهائية . وهذا بالتأكيد ليس أمرا خارجا عن المألوف .

٣٨ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : أشار الى دور اللجنة الاستشارية في مجال التحويلات بين أبواب الميزانية فقال إن القرار المتعلق بالاعتمادات ينص على أن الامين العام بوسعه أن ينقل الاموال في اطار الابواب ؛ وتجري التحويلات بين الابواب بموافقة اللجنة الاستشارية . ويصدر تقريران عن الاداء فيما يخص الميزانية البرنامجية . والتقرير الاول ، الذي يعد في نهاية الاثني عشر شهرا الاولى ، يتيح الفرصة للامين العام لبيان ما اذا كانت هناك أية مقترحات لإجراء تحويلات فيما بين الابواب ؛ وتستعرض اللجنة الاستشارية ، في تقريرها عن تقرير الاداء الاول ، جميع هذه المقترحات . كذلك فإن تقرير الاداء الثاني ، الذي يصدر في نهاية السنة الثانية من فترة السنتين ، يتضمن تحويلات ، وتعلّق اللجنة الاستشارية على هذه التحويلات أيضا . وثمة تحويلات أخرى قد يقترحها الامين العام عند اقفال الحسابات بعد انتهاء السنة الثانية من فترة السنتين . ومن الملاحظ ، على سبيل المثال ، فيما يتصل بمراجعة الحسابات المتعلقة بفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، أن الامين العام طلب في عام ١٩٩٠ موافقة اللجنة الاستشارية على تحويلات فيما بين الابواب يبلغ مجموعها ٢,٦ مليون دولار . وهذا الاجراء يجب اتباعه قبل قيام مراجعي الحسابات باصدار شهادة المراجعة . وقد ذكر مجلس مراجعي الحسابات أن اللجنة الاستشارية قد وافقت على ما طلبه الامين العام من تحويلات . وفيما يتصل بمقترحات الميزانية الخاصة بفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ ، كان هناك تساؤل عما اذا كان الامين العام بحاجة الى مزيد من المرونة للقيام بنقل مبالغ أكبر حجما فيما بين أبواب الميزانية .

(السيد مسيلي)

٢٩ - وقال إنه يرحب بتعليق وكيل الامين العام بالنيابة الذي فحواه أن مسالة الارصدة غير المشقلة والالتزامات غير المصفاة تشكل جزءا من عملية الميزنة . اذ ليست لها أي صلة بالازمة المالية . وفي نهاية فترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، أوصت اللجنة الاستشارية بعدم استخدام الارصدة غير المشقلة في تقليل الانصبة المقررة مستقبلا على الدول الاعضاء . وأشار الى أنه كان قد قدم الى اللجنة الخامسة في الدورة الثانية والاربعين تفسيرا تفصيليا لسبب حدوث وفورات فيما يتصل بالارصدة غير المشقلة . والنقطة الاساسية تتمثل ، في هذا الصدد ، في أن عدم مراعاة نمط الانفاق في السنوات السابقة قد يؤدي الى ميزنة غير واقعية في السنوات القادمة . ومن المشاكل القائمة في عملية الميزنة استناد التقديرات الاولية الى معلومات جزئية فيما يتصل بالاحتياجات الاجمالية المتعلقة بفترة السنتين السابقة . فتقديرات الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ ، على سبيل المثال ، تستند الى تقرير الاداء الاول لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ . وهذا التقرير كان قد وضع بناء على معلومات تتسم بالدقة فيما يخص ٩ أو ١٠ شهور فقط من فترة السنتين السابقة ، لا فيما يخص فترة الـ ٢٤ شهرا بكاملها . ويتعذر ، بالتالي ، الالمام بالصورة الحقيقية للفترة ١٩٩٠ -١٩٩١ ؛ وهذا يؤثر على تقديرات الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ .

٣٠ - وأشار الى أن اللجنة الاستشارية كانت قد أوصت منذ عام ١٩٨٧ بادخال بعض التحسينات على المنهجية ، ولكن لم تقدّم حتى الآن أية مقترحات محددة في هذا الشأن . وربما تستطيع الحلقة الدراسية التقنية ، التي تقترحها لجنة البرنامج والتنسيق ، الاتيان بحل ما .

٣١ - وأشار أيضا الى أن متكلمين كثيرين علّقوا على حجم التخفيضات التي أوصت بها اللجنة الاستشارية ، وهي تخفيضات تناهز ٤٣ مليون دولار في اطار ميزانية برنامجية يبلغ مجموعها حوالي ٢,٣ بليون دولار. وقال إن النسبة المئوية لهذا التخفيض تقل عن ٢ في المائة ، وهذا مستوى كثيرا ما تم تجاوزه في فترات سنتين سابقة . فلقد أوصت اللجنة الاستشارية ، على سبيل المثال ، باجراء تخفيضات اجمالية قدرها ٣ في المائة في الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، وأوصت باجراء تخفيضات اجمالية قدرها ٣,١ في المائة في الفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ . وأعلن أنه سيقدم معلومات اضافية بشأن التخفيضات المقترحة عند استعراض الميزانية بابا بابا .

(السيد مسيلي)

٣٢ - وفيما يتصل باحتمال وجود معدل نمو سلبي مقداره ٠,٠٣ في المائة ، قال إن اللجنة ستلاحظ أن معدل النمو سوف يزداد في حالة تقليل الاساس . ومن الواجب أن ينظر الى الميزانية نظرة واقعية . ومعدل النمو في الميزانية ليس مرادفا لمعدل النمو في الانشطة ، ومن ثم ، فإن حدوث تغيير ما بنسبة مئوية محددة يستتبع إحداث تغيير في الانشطة بنفس النسبة . وما زالت هناك امكانية لزيادة الانشطة في اطار النمو الصفري للميزانية ، من خلال القيام ، على سبيل المثال ، بتحسين الانتاجية وادخال تكنولوجيات جديدة . ومناقشة النمو دون مراعاة لاهمية العملية لن يؤدي إلا الى البلبلة .

٣٣ - وفيما يخص الاسئلة التي طرحها ممثل هولندا بشأن التخفيضات المقترحة فيما يتصل بأوجه الانفاق ، قال إن اللجنة الاستشارية لم تضع توصياتها على هذا الاساس . فاللجنة توصلت الى استنتاجاتها أولا ثم قامت بالاستفسار من الامانة العامة ، استنادا الى أداء الميزانية في الماضي ، عن كيفية تنفيذ التخفيضات . وهذا النهج يعتبر ضروريا اذا أريد من الامانة العامة أن تحدد الحصص اللازمة بمجرد موافقة الجمعية العامة على الاعتمادات ذات الصلة . وببساطة ، فإن جعل أوجه الانفاق هي المنطلق لا يجدي .

٣٤ - السيد موراكو (فرنسا) : قال إنه يشكر وكيل الامين العام للشؤون الادارية والتنظيمية بالنيابة ورئيس اللجنة الاستشارية لما قدماه من بيانين مستفيضين . ووفد فرنسا يحبذ ، مع هذا ، أن يطلع على ورقة غرفة اجتماعات من إعداد الامانة العامة تتضمن تعليلا لكيفية تحول معدل النمو الحقيقي الايجابي ، البالغ ٠,٩ في المائة ، في الميزانية البرنامجية المقترحة الى معدل نمو سلبي ، يصل الى ٠,٣ في المائة ، في الميزانية ككل . ومن الممكن تقديم هذه المعلومات في صورة جدولية تميز بين النفقات المتكررة والنفقات غير المتكررة . وثمة جدوى أيضا من بيان الارقام المتعلقة بالاعتمادات غير المخصصة والالتزامات غير المشقلة ، على أساس كل باب على حدة . كما أن الوفد الفرنسي يرغب في مشاهدة تحليل مفصل للتخفيضات الشاملة المقترحة حسب أوجه الانفاق . واللجنة لا يمكنها أن توافق على ميزانية ما دون المام واضح بمواطن الوفورات المقترحة وكيفية تدبيرها .

٣٥ - السيد سبانز (هولندا) : قال إنه يرحّب أيضا بتقديم التفصيلات الخاصة بالالغاء المقترح لمبلغ ١٥ مليون دولار للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ ، وأنه يأمل أن يتسنى توفير المعلومات ذات الصلة قبل النظر في أبواب الميزانية كل على حدة .

٣٦ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : أشار الى أن اللجنة الاستشارية توصي في حقيقة الامر ، بالنسبة للارصدة غير المستخدمة استخداما كاملا ، بتخفيض صاف من أبواب النفقات يزيد قليلا على ١٣ مليون دولار ، لا بشطب مبلغ ١٥ مليون دولار .

٣٧ - السيد فوران (وكيل الامين العام للشؤون الإدارية والتنظيمية بالنيابة) : أشار إلى أن بوسع الامانة العامة توفير المعلومات المطلوبة في جدول إذا كانت هذه هي رغبة اللجنة . ويتعين بطبيعة الحال أن يستكمل هذا الجدول مرات كثيرة ، وقد يكون من الاسلم توفير معلومات على فترات منتظمة خلال عملية الميزنة أو في نهاية القراءة الاولى لكل باب على حدة من أبواب الميزانية . وتحتاج الامانة العامة إلى بضعة أيام للنظر في منهجية تقديم البيانات بشكل محوسب بحيث يمكن تنقيح الجدول حسب الاقتضاء وكلما دعت الحاجة إلى ذلك .

٣٨ - السيد اينوماتا (اليابان) : أعرب عن خشيته من أن يؤدي الاقتراح الداعي إلى بحث كيفية تطبيق الاقتطاعات العامة على كل باب من أبواب الميزانية إلى إعاقة القراءة الاولى للميزانية البرنامجية المقترحة . وقال إنه على أية حال يشك فيما إذا كان من الممكن نظريا أن تحدد اللجنة الاستشارية أو الامانة العامة كيفية توزيع التخفيض البالغ ١٣ مليون دولار ما بين أوجه الإنفاق .

٣٩ - السيد موراكو (فرنسا) : أعرب عن دهشته لما يثيره اقتراحه من صعوبات كثيرة . وأكد أن الهدف من اقتراحه هو تحقيق قدر أكبر من الوضوح وأنه يريد فحسب أن يعرّف الكيفية التي كانت تستخدم بها الاعتمادات حسب الابواب في الماضي ، وما تنطوي عليه التخفيضات العامة على أساس كل باب على حدة ، وما تتمخض عنه هذه التخفيضات من معدلات نمو .

٤٠ - السيد ميكالسكي (الولايات المتحدة الامريكية) : قال إنه لا يرى أي جدوى حقيقية من وراء اللجوء إلى الممارسة الصعبة للغاية المتمثلة في محاولة تعيين التخفيضات المقترحة حسب أوجه الإنفاق ، سيّما وأنه يتعين على الامين العام بالتأكيد إعادة تخصيص الاموال في كل باب من أبواب الميزانية للوفاء بالاحتياجات الفعلية للمنظمة مع مضي فترة سنتي الميزانية . لكنه لا يعترض على إعداد هذه المعلومات إذا كانت الوفود الاخرى ترى فائدة من ذلك شريطة عدم تأخير النظر في أبواب الميزانية كل على حدة .

٤١ - السيد فونتين أورتيز (كوبا) : علّق قائلا إن هذه المعلومات من شأنها أن تكون مفيدة فعلا لانها تضمن عدم معاقبة أي باب من أبواب الميزانية على حساب أبواب أخرى نتيجة للتخفيضات . وقد ذكر وكيل الامين العام للشؤون الإدارية والتنظيمية بالنيابة ، لتوّه ، أنه يمكن توفير البيانات ذات الصلة .

٤٢ - السيد ايرومبا (أوغندا) : قال إنه ، مثل متكلمين سابقين ، يشعر بالقلق إزاء ما يمكن أن ترتبه التخفيضات من آثار على أبواب الميزانية ، وتساءل أيضا عما إذا كانت اللجنة ستوافق على اعتمادات كافية . وقال إنه سيعود إلى تلك المسألة خلال القراءة الاولى لأبواب الميزانية كل على حدة .

٤٣ - السيد كينتشن (المملكة المتحدة) : قال إن وفده يؤيد جميع الجهود الرامية إلى إدخال الوضوح في عملية الميزنة . وما يزال الدرب طويلا أمام تبرير الموارد المطلوبة من حيث النواتج الناشئة عنها ، حتى في وثيقة الميزانية المقدمة من الامين العام . وما يطلبه ممثل فرنسا ، إذا كان هو يفهمه بشكل صحيح ، هو الحصول على أرقام مبوبة حسب أبواب الميزانية كل على حدة ، وهو طلب معقول للغاية بالنظر إلى أن اللجنة ترصد الاعتمادات حسب أبواب الميزانية .

٤٤ - وأضاف قائلا إنه علاوة على ذلك أظهرت المناقشة العامة أن هناك هواجس كثيرة بشأن التعريف المستخدم في حساب معدلات النمو . وأبدى رغبة وفده في الحصول على معلومات عن معدلات النمو ليس فحسب على أساس التعريف الذي استخدمته الامانة العامة في إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ، وإنما أيضا على أساس التعريف المختلف المعتمد في المقترحات المتعلقة بفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ . وأبدى أيضا رغبة وفده في أن يبيّن معدل للنمو بالقياس إلى التقديرات

(السيد كينتشن ، المملكة المتحدة)

الاولية أو أن يبيّن بدلا عن ذلك معدل للنمو حسب الابواب فيما يتعلق بالتقديرات المنقحة .

٤٥ - وأوضح أنه لو أنه أثيرت أسئلة عامة في المشاورات غير الرسمية ، فإن وفده سيطلب الحصول على توضيح للحالة الشاذة الملاحظة من الجدول الذي يلي الفقرة ٦ من تقرير اللجنة الاستشارية الاول (A/46/7) ، حيث يظهر أن مخطط الميزانية ، بمعدلات عام ١٩٩١ المنقحة ، يقلّ عن الميزانية البرنامجية المقترحة بنحو ٠٠٠ ٤٠٠ دولار ، ومع ذلك فإن تطبيق نفس افتراضات التضخم وسعر الصرف يؤدي بشكل ما إلى قلب تلك الحالة بحيث تصبح الميزانية البرنامجية المقترحة بمعدلات الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ ضمن نطاق المخطط بحوالي ٣ ملايين دولار . وقال إنه يود ، أخيرا ، الحصول على توضيح بشأن تصاعد النفقات غير المتكررة . فمن الاسس التي يستند إليها المخطط ، أن الزيادة في النفقات غير المتكررة من حوالي ٨٧ مليون دولار في ١٩٩٠-١٩٩١ حسب الاقتراح الاولي ، إلى المستوى المقترح للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ البالغ بالتحديد ١٣٢,٨ مليون دولار ، بمعدلات عام ١٩٩١ ، تُعزى بقدر كبير إلى المشاريع الانتاجية أو حتى إلى مشاريع البناء التي وافقت عليها الجمعية العامة بالفعل . ويستطيع وفده بحساباته أن يجد زيادة صافية تقارب ١٤ مليون دولار ترجع إلى ذلك ، ولكنها لا تصل إلى كامل مبلغ الـ ٤٠ مليون دولار المبيّن .

٤٦ - الرئيس : أشار إلى أن وكيل الامين العام للشؤون الإدارية والتنظيمية بالنيابة سيقدم معلومات إضافية استجابة لطلبات الوفود .

٤٧ - السيدة دي بيتنكورت بيرنفوير (رئيسة لجنة البرنامج والتنسيق) : قالت في معرض ردها على الاسئلة التي أثارتها الوفود خلال المناقشة العامة إن عدة وفود - ولا سيما الوفود المهتمة بتقييد الميزانية - أعربت عن القلق إزاء المستوى الإجمالي للميزانية البرنامجية المقترحة . وأضافت أنها تود ، دون التعرض لمسألة النمو الحقيقي الصفري ، أن تعيد تأكيد توصية لجنة البرنامج والتنسيق الداعية إلى أن تكون الميزانية البرنامجية معبرة عن الاسس التي استند إليها المخطط واعتمد بموجبها (A/46/16 ، الفقرة ٣٥) ، وملاحظة اللجنة أن الصعوبات المنهجية لا تزال تعيق المقارنة بين الميزانية البرنامجية المقترحة والمخطط الذي أعدّت على أساسه (A/46/16 ، الفقرة ٣٨) .

(السيدة دي بيتنكورت بيرنفوير)

٤٨ - وأكدت أن لجنة البرنامج والتنسيق تشارك في القلق الذي أعربت عنه وفود كثيرة بشأن توزيع الموارد بالنسبة إلى مضمون البرامج . وقالت إن اللجنة ركزت على وجاهة المضمون البرنامجي وعلى أهمية تنفيذ البرامج فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل للميزانية . وكما هو مذكور في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق ، ينبغي أن يتفق توزيع الاحتياجات من الموارد حسب أجزاء وأبواب الميزانية مع الولايات والانشطة المبرمجة والاولويات المقررة . وقد شدد بعض الوفود على ضرورة تركيز الموارد على المجالات التي تحقق أكبر أثر ، وصرف النظر عن البرامج التي لم تحقق أي نتائج ، في حين ترى وفود أخرى أن المشاكل لا تبلى لمجرد أنه لم يُعثر بعد على حل لها . وتعتقد لجنة البرنامج والتنسيق أنه يمكن إعادة صوغ المعضلة بالتركيز على إيجاد أنجع السبل للوفاء بولايات المنظمة . أما مسألة ما يصبح أو ما لا يصبح باليا فينبغي أن تتقرر من خلال تبادل وجهات النظر مع الهيئات الحكومية الدولية خلال عملية الاستعراض الموصى بها في الفقرة ٣٠ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق - وهي توصية حظيت بتأييد واسع النطاق . ومن المعترف به أن الجدول الزمني للاجتماعات قد يجعل من الصعب على هذه الهيئات الاشتراك في كل مرحلة من مراحل إعداد الميزانية ، وفق ما يطلبه القرار ٢١٣/٤١ ، ولكن ربما تستطيع الأمانة العامة إلقاء بعض الضوء على كيفية التغلب على هذه الصعوبات .

٤٩ - وذكرت أن عددا من الوفود أشار إلى أن خُمس الموارد المطلوبة في الميزانية البرنامجية المقترحة مخصص لانشطة غير مبرمجة في الخطة المتوسطة الاجل . وقالت إن ذلك يعزى بطبيعة الحال إلى أن خمسة من أبواب الإنفاق البالغ عددها ٣٦ ليست ضمن إطار الخطة ، كما هو مذكور في الفقرة ٨ من مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة (A/46/6/Rev.1) .

٥٠ - وتابعت كلامها قائلة إنه فيما يتعلق بالاولويات تساءل عدد من الوفود عما إذا كانت الميزانية البرنامجية المقترحة تعكس على النحو الواجب الاولويات العريضة التي حددتها الامم المتحدة ، ولا سيما الانشطة المتصلة بالتنمية الاقتصادية للبلدان النامية . وهذه المسألة تستحق أن تُدرس بعناية من زاوية استعراض الميزانية وتنفيذها على السواء ، حيث ينبغي معالجة مسألة المرونة . وبالنسبة للاولويات المعلّقة على البرامج الفرعية الواردة في الخطة المتوسطة الاجل ، لاحظت لجنة البرنامج والتنسيق كذلك أنه على الرغم من حصول برامج فرعية كثيرة ذات أولوية على

(السيدة دي بيتنكورت بيرنفوير)

موارد إضافية ، لم تحصل برامج فرعية كثيرة أخرى على موارد إضافية ، لا سيما برامج القطاعين الاقتصادي والاجتماعي .

٥١ - وأوضحت أن هناك سببين أساسيين لعدم قدرة لجنة البرنامج والتنسيق على فهم الاهمية البرنامجية الكاملة للنمو الحقيقي البالغ ٠,٩ في المائة ، وهما : الصعوبات المنهجية ومسألة الوظائف . ففي رأي لجنة البرنامج والتنسيق ووفود كثيرة أن التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين ، التي يُعزى إليها معظم النمو ، لم تُبرَّر تبريرا سليما . وتوصي لجنة البرنامج والتنسيق بأن تعيِّن الجمعية العامة هيئات مختصة لوضع اجراءات وقواعد أوضح وأرشد ولتقديم تقرير إليها في دورتها السابعة والاربعين . وفيما يتعلق بمسألة إعادة التوزيع ، لا تزال لجنة البرنامج والتنسيق تحيرها تأكيدات الأمانة العامة المتكررة بأن إلغاء وظيفة وإنشاء أخرى لا يعتبر إعادة توزيع .

٥٢ - وذكرت أن توصية لجنة البرنامج والتنسيق بشأن عقد حلقة دراسية تقنية لاستعراض مسائل المنهجية حظيت بتأييد واسع . وكما أشير في أثناء المناقشة العامة ، من المهم أن يكون من بين المشتركين في الحلقة مجموعة خبراء ممثلة . وتثق لجنة البرنامج والتنسيق في أن الأمانة العامة تتخذ الخطوات اللازمة لتنظيم تلك الحلقة .

٥٣ - السيد فوران (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية والتنظيمية بالنيابة) : قال ، ردا على القلق الذي أعرب عنه ممثل أوغندا بشأن عدم وجود التقرير المتعلق بتمويل معهد افريقيا لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ، المطلوب في مقرر الجمعية العامة ٤٢٨/٤٥ ، إن التقرير سيكون جاهزا للتوزيع خلال مدة تتراوح من أسبوع إلى ١٠ أيام .

البند ١١٥ من جدول الاعمال : مسائل الموظفين (A/46/370 و A/46/377 ؛ A/C.5/46/2 ، A/C.5/46/4 و Add.1 ، A/C.5/46/7 ، A/C.5/46/9 ، A/C.5/46/13 ، A/C.5/46/16 ، A/C.5/46/21)

(أ) تكوين الأمانة العامة

(ب) احترام امتيازات وحصانات موظفي الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات المتصلة بها

(ج) مسائل الموظفين الاخرى

٥٤ - السيد فلايشهاور (وكيل الأمين العام ، المستشار القانوني) : عرض التقرير المقدم من الأمين العام باسم أعضاء لجنة التنسيق الإدارية وبموافقتهم (A/C.5/46/4 و Add.1) ، وقال إن الهدف من التقرير هو إبراز المسائل المتصلة باحترام امتيازات وحصانات الموظفين التي تشكل قلقا بالغا لاعضاء لجنة التنسيق الإدارية ، ولهذا فهو يستند عموما إلى المعلومات المقدمة من المنظمات والوكالات وهيئات الأمم المتحدة المعنية . ويغطي التقرير الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ . ونتيجة لذلك تقتصر القائمة الموحدة بأسماء الموظفين المعتقلين أو المحتجزين أو المفقودين الواردة في مرفقه الأول على أسماء الموظفين المعتقلين أو المحتجزين أو المفقودين حتى يوم ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ . وبناء على طلب خاص من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، يشار بشكل استثنائي إلى حالة حدثت بعد ذلك التاريخ وهي اعتقال السيدة روشان بيراكي في أسمرة (اثيوبيا) للمرة الثانية في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩١ ، وهي حالة تعتبرها اليونيسيف واللجنة الاقتصادية لافريقيا على حد سواء تطورا مزعجا للغاية . وبناء على اقتراح من بعض هيئات الأمم المتحدة التي تقوم بأنشطة تنفيذية في الميدان ، تكمل اضافة التقرير الفرع المتعلق بفرض الضرائب . وتحتوي الاضافة أيضا على معلومات قدمتها هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين في وقت متأخر .

٥٥ - ومضى يقول إنه جرى توجيه انتباه اللجنة في العام الماضي إلى أن الموظفين ، في ضوء التوسع السريع في أنشطة صيانة السلم وإقامة السلم ، فضلا عن الانشطة في المجالات الاقتصادية والبيئية والإنسانية والمجالات الاخرى التي تقوم بها الأمم المتحدة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وفاء للمسؤوليات التي أناطتها بها الدول الاعضاء ، بات يطلب منهم بصورة متزايدة أداء مهامهم في حالات طارئة وفي ظل ظروف صعبة للغاية . ومن هنا يكتسب احترام امتيازات وحصانات الموظفين أهمية خاصة . وكما هو مبين في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/46/1) ، نجد أنه بالمقارنة بتنفيذ ما مجموعه ١٣ عملية على مدى ٤٣ عاما ، نُفذت ٥ عمليات في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ ونُفذت ٤ عمليات أكثر تعقيدا في عام ١٩٩٠ ومطلع عام ١٩٩١ . والأمانة العامة منهمكة حاليا في مهمة ضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتصلة بالحالة بين العراق والكويت . وإذا

(السيد فلايشهاور)

أريد للأمم المتحدة وسائر مؤسسات منظومة الامم المتحدة أن تستجيب بصورة فعالة للتحديات الجديدة ، فلابد أن يشعر موظفوها بالحماية والامان التامّين وألا تتعرض حقوقهم لاي شكل من أشكال التعسف . وكما أكدت الجمعية العامة في قرارها ٤٥/٢٤٠ ، فإن استمرار إعاقة ممارسة الواجبات الموكلة إلى موظفي الامم المتحدة يشكل عقبة في تنفيذ المهام التي عهدت بها الدول الاعضاء إلى مؤسسات المنظومة ويمكن أن يؤثر على تنفيذ البرامج .

٥٦ - واستطرد قائلا إن التقرير صيغ على نحو يبرز مجالات القلق الرئيسية للامم المتحدة ، ولا سيما القلق الذي تشعر به هيئاتها التي تقوم بأنشطة مكثفة في الميدان ووكالاتها المتخصصة ومنظماتها ذات الصلة . وبالرغم مما أعربت عنه الجمعية العامة من قلق عميق في السنوات السابقة ، وبصرف النظر عن جميع الجهود الاخرى الرامية إلى تحسين الحالة ، لا يزال عدد حالات احتجاز واعتقال الموظفين عاليا للغاية . ومع أن معظم الحالات تتعلق ، كما كان الحال في الماضي ، بموظفي وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الاونروا) ، فقد واجهت وكالات أخرى أيضا مشاكل كبيرة في هذا الصدد . ويتضمن التقرير السنوي للمفوض العام معلومات اضافية عن الصعوبات التي تواجهها الاونروا (A/46/13) .

٥٧ - واستدرك قائلا إنه يسره مع ذلك أن يبلغ اللجنة أنه حدثت أيضا تطورات ايجابية خلال الفترة التي يغطيها التقرير في عدد من الحالات التي طال أمدها . فقد أُفرج أخيرا عن عدد من الموظفين الذين كانوا معتقلين أو محتجزين منذ عام ١٩٨٦ وعام ١٩٨٧ (انظر الفقرة ٩ من التقرير) . وأُفرج مؤخرا عن موظفين اثنين هما السيد تيسفاماريم زيفاي ، الموظف في اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، والسيدة غينيت مابراهتو ، الموظفة في منظمة الصحة العالمية ، وذلك بعد تغير الحكومة في اثيوبيا . وكانت قضيتهما قد حظيت في الماضي بقدر كبير من الاهتمام . ولكن من المؤسف أن حالتهما الصحية تدهورت خلال فترة الاحتجاز لحرمانهما من الرعاية الصحية الكافية . ولا يزال موظفون آخرون كثيرون قيد الاحتجاز أو الاعتقال أو مفقودين ، وهي حقيقة لا يمكن ولا ينبغي السكوت عليها . ومن القضايا المزمنة قضية السيد آليك كوليت ، وهو موظف في وكالة الاونروا احتجزته مليشيات أو عناصر مجهولة في لبنان منذ ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥ .

(السيد فلايشهاور)

٥٨ - وفيما يتعلق بالقيود المفروضة على السفر ، قال إن التقرير يلاحظ مع الارتياح أن سلطات الولايات المتحدة رفعت القيود المفروضة على السفر الخاص لموظفي الأمم المتحدة من الجنسيات التشيكوسلوفاكية والهنغارية والبلغارية ومعاليهم داخل الولايات المتحدة . وفي الوقت نفسه يشير التقرير إلى الأنظمة التقييدية التي تطبقها هذه السلطات على سفر المواطنين العراقيين العاملين في الأمم المتحدة داخل الولايات المتحدة . ويذكر التقرير أن الأمين العام ملزم بأن يؤكد من جديد في هذا الصدد موقف الأمم المتحدة المبدئي المعروف جيدا بشأن معاملة البلد المضيف التقييدية والتمييزية لموظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة على أساس جنسيتهم فقط (الفقرة ١٣) .

٥٩ - وأردف يقول إن التقرير يشير أيضا إلى أن الأونروا ما برحت تواجه صعوبات فيما يتعلق بسفر موظفيها إلى الضفة الغربية وقطاع غزة وخروجهم منهما ، وأن حركة الموظفين داخل الأراضي المحتلة تتأثر أيضا بصورة خطيرة من جرّاء تكرار فرض حظر التجول ، واغلاق بعض المناطق بوصفها مناطق عسكرية ، وتأخر السلطات المحلية الاسرائيلية في إصدار التصاريح أو تجديدها (الفقرة ١٣) .

٦٠ - وقال ، فيما يتعلق بمسألة فرض الضرائب ، إن التقرير يشير إلى أنه بالرغم من أحكام المادة ١٨ (ب) من اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها التي تنص على إعفاء موظفي الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة من فرض ضرائب على المرتبات والمكافآت التي يتقاضونها ، لا تزال هناك حالات تتخذ فيها تدابير لها نفس أثر فرض الضرائب . وأشار التقرير إلى الصعوبات التي تواجه في هذا الصدد في بلدين على وجه الخصوص .

٦١ - وفيما يخص سلامة وأمن الموظفين ، ذكر أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أجرت خلال الفترة التي يغطيها التقرير استعراضا شاملا للترتيبات الموجودة ودرست المقترحات الرامية إلى تحسينها . وتحقيقا لتلك الغاية ، عُقد اجتماع مخصص مشترك بين الوكالات معني بمسائل الأمن في الفترة من ١٠ إلى ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩١ في جنيف . وشارك في أعمال هذا الاجتماع بصفة مراقبين ممثلون عن لجنة التنسيق للنقابات والرابطات المستقلة لموظفي منظومة الأمم المتحدة ، واتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين . ونظر الاجتماع في مجموعة واسعة من المسائل واعتمد تدابير محددة لضمان سلامة وأمن الموظفين . وترد معلومات عن الاجتماع ومقرراته في الفقرات ١٨ إلى ٢٣ من التقرير (A/C.5/46/4) .

(السيد فلايشهاور)

٦٢ - وأعرب في ختام بيانه عن الامل في أن يؤدي النظر في البند المتعلق باحترام امتيازات وحصانات موظفي الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات المتصلة بها في الدورة الحالية إلى زيادة تعزيز الجهود الرامية إلى ضمان الاحترام الكامل لتلك الامتيازات والحصانات وتحسين الظروف من أجل تمكين مؤسسات منظومة الامم المتحدة من اداء انشطتها التنفيذية على نحو فعّال .

٦٣ - السيد سيي (الامين العام المساعد لشؤون تنظيم الموارد البشرية) : قال إن جميع الوثائق المتعلقة بمسائل الموظفين ستقدم إلى اللجنة قبل المداولات بوقت كاف . ومع أن مكتبه لم يتمكن في جميع الحالات من الوفاء بالموعد النهائي المحدد بستة أسابيع قبل المناقشة ، فإنه سيسعى في المستقبل إلى الالتزام بذلك .

٦٤ - وأشار إلى التقرير المتعلق بامتيازات وحصانات موظفي الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات المتصلة بها (A/C.5/46/4 و Add.1) ، فقال إنه يولي أهمية كبيرة لتلك المسألة بوصفه رئيسا لمكتب تنظيم الموارد البشرية وكذلك بصفته منسقا للمسائل الامنية . وخلال الاشهر الاثني عشر الماضية كانت هناك أعمال عنف في مناطق عديدة من العالم ، مما حدا بالامين العام إلى اتخاذ تدابير وقائية لكفالة سلامة وأمن الموظفين وعائلاتهم . بيد أنه يتعين على الامم المتحدة عند اتخاذ قرارات أمنية أن تراعي سلامة وأمن الموظفين وأن تراعي في الوقت نفسه آثار أية قرارات تتخذها توخيا لذلك على البرامج ، إلى جانب ما يترتب على هذه القرارات من نتائج سياسية . ويلزم أن تتجنب الامم المتحدة الظهور بمظهر من يقود عملية خروج من بلد ما ، وهي مضطرة بطبيعتها إلى التعامل مع الحكومة القائمة . وقال إنه يود أن يعرب عن امتنانه لجميع البلدان التي ساعدت في عام ١٩٩١ على ضمان أمن موظفي الامم المتحدة ، وخصّ بالشكر حكومتي فرنسا وايطاليا لما قدّمتاه من مساعدة في إجلاء موظفي الامم المتحدة .

٦٥ - ومضى يقول إنه حرص في إطار سعيه الدؤوب للإبقاء على علاقات وثيقة مع رؤساء الإدارات ومع الموظفين وممثليهم ، على أن يجري إبّان زيارته الاخيرة لاديس ابابا ونيروبي مناقشات مستفيضة مع القائمين على ادارة اللجنة الاقتصادية لافريقيا وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، ومع موظفي هذه الهيئات ، بشأن جميع المسائل التي تعنيهم ، بما في ذلك مسألة الامن . ولاحظ

(السيد سيس)

وجود اهتمام كبير لدى الموظفين والإدارة على حد سواء بإدخال اجراءات جديدة لتحسين فرص التنقل والتدريب المتاحة للموظفين ولا سيما لمن يعملون منهم في مراكز عمل خارج المقر . وأكد أن مكتبه يشاطرهم هذا الاهتمام . وقال إن مكتبه يأمل أن تلبي اقتراحاته بشأن نظام للتطوير الوظيفي ، التي سيقدمها إلى الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة ، الحاجة إلى زيادة التنقل بين الموظفين . أما فيما يخص التدريب ، فقد اتخذت بالفعل خطوات لإتاحة دورات تدريبية إضافية للمكاتب الواقعة خارج المقر . وقد تمكّن موظفو اللجنة الاقتصادية لافريقيا مؤخرا ، على سبيل المثال ، من المشاركة في برنامج واسع النطاق للتدريب على الحاسوب . ومن المزمع الاضطلاع في الوقت الراهن على أساس تجريبي ببرامج أخرى من أجل موظفي اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، وأعرب عن أمله في أن يتمكن في نهاية الأمر من توفير برامج مماثلة في سائر المكاتب الواقعة خارج المقر . كما أعرب عن شكره لحكومة اليابان لتمويلها بعض هذه البرامج .

٦٦ - وذكر أنه كان قد لفت انتباه الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين إلى انخفاض معنويات الموظفين مما يرجع جزئيا إلى قلّة التقدم الوظيفي . وقد حظيت مقترحات اللجنة بشأن الموضوع بتقدير كبير وهي محل دراسة في الوقت الراهن . ورحب أيضا باستجابة الجمعية العامة لعدد من توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية ومجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة .

٦٧ - وأكد أنه بالرغم من زيادة عبء عمل المنظمة ، فقد ارتفع موظفوها ببطولة إلى مستوى تحديات المهام الصعبة أو الخطيرة ، وتحملوا في كثير من الاحيان تضحيات شخصية كبيرة . وفي كل مرة يتعين تزويد بعثة جديدة بما يلزمها من موظفين تتعرض مهام التوظيف والإدارة العادية بالأمانة العامة لتأخيرات تؤثر بشكل كبير على إنجاز البرامج . وتهيؤاً للعملية المقبلة في كمبوديا وللجهود المماثلة مستقبلا ، فإنه يفكر في طرق لإعادة تنظيم مكتبه للتمكين من إيلاء الاهتمام اللازم على وجه السرعة لعملية التزويد بالموظفين . ويبدو أن عدد الموظفين اللازمين لتشكيل بعثة كمبوديا يفوق قدرة الأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة كثيرا ومن الواضح أن المساعدة من الدول الاعضاء في هذا الصدد ستكون ضرورية .

(السيد سيس)

٦٨ - وقال إن التقرير المتعلق بتكوين الامانة العامة (A/46/370) يتضمن بصفة أساسية معلومات احصائية وليس بحاجة إلى تعليقات كثيرة منه . فخلال الفترة المشمولة بالتقرير ، أي الفترة الممتدة من تموز/يوليه ١٩٩٠ إلى حزيران/يونيه ١٩٩١ ، انخفض عدد الدول غير الممثلة من ١١ إلى ٩ بلدان . بيد أن عدد البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا ازداد زيادة طفيفة بسبب ترك بعض الموظفين العمل في الامانة العامة ، إلى جانب بعض التنقلات بين الموظفين . وأكد أن مكتبه يشابر في جهوده الرامية إلى تخفيض عدد الدول الاعضاء غير الممثلة أو الناقصة التمثيل وذلك من خلال عقد امتحانات تنافسية أو إيفاد بعثات للتوظيف . وفي معرض استكماله للتقرير ، قال إنه عُقدت في عام ١٩٩١ امتحانات وطنية للتعيين في وظائف من الرتبة ف - ٣ في ألبانيا وايطاليا والبحرين وتشيكوسلوفاكيا ودومينيكا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وغرينادا وكوستاريكا والمملكة العربية السعودية ونيكاراغوا وهندوراس واليابان . ومن الضروري في نفس الوقت أن تقوم الدول الاعضاء غير الممثلة أو الناقصة التمثيل بترشيح نساء ورجال مؤهلين للوظائف التي يُعلن عنها بشكل منتظم فيما بين البعثات الدائمة . وأضاف أن التخفيض في عدد التعيينات السنوية يجعل عملية تقويم الاختلالات الحالية في التوزيع الجغرافي أصعب ومع ذلك فإن مكتبه سيواصل بذل كل ما في وسعه لتحسين هذا الوضع .

٦٩ - وأردف يقول إن أول امتحانات وطنية تنافسية للتعيين على الرتبة ف - ٣ أجريت ، عملا بتوصيات فريق الـ ١٨ وقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ ، في أيار/مايو ١٩٩١ في أربع من الدول الاعضاء هي تشيكوسلوفاكيا وايطاليا واليابان وهنغاريا وذلك في مجموعتين مهنيتين هما علم الاقتصاد والإدارة . وأدى الامتحان التحريري ٩٣ مرشحا مؤهلا منهم ٦٣ في علم الاقتصاد و ٣٠ في الإدارة . ولقد اعتبرت مجالس الممتحنين نتائج الامتحان مرضية . وسيعقد الامتحان الشفوي في وقت مبكر من شهر كانون الاول/ديسمبر وسيوظف المرشحون الناجحون في بداية عام ١٩٩٣ . وعلى أساس هذه التجربة الأولى ستعقد في عام ١٩٩٣ امتحانات وطنية لشغل وظائف في الرتبة ف - ٣ في خمس مجموعات مهنية ، وسيُقدَّم تقرير عن النتائج إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين .

٧٠ - وانتقل إلى الحديث عن التقرير المتعلق بتحسين مركز المرأة في الامانة العامة (A/46/377) فأشار إلى أن الجمعية العامة حددت في قرارها ٢٣٩/٤٥ جيم هدفا يتمثل في التوصل بحلول عام ١٩٩٥ إلى نسبة مئوية شاملة تبلغ ٣٥ في المائة من النساء في الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي مع التوصل ، في نطاق هذه النسبة الشاملة ،

(السيد سيس)

إلى معدل يبلغ ٣٥ في المائة من النساء في الوظائف التي هي في الرتبة مد - ١ وما فوقها . وقال إن بلوغ الهدف المطلوب يقتضي تعيين ٧٥ امرأة من إجمالي التعيينات النسوية التي تقل قليلا عن ٢٠٠ تعيين ، أما بلوغ نسبة الـ ٣٥ في المائة من وظائف الرتبة مد - ١ وما فوقها فهو يتطلب أن تمثل المرأة تعيينين من كل ثلاثة تعيينات في هذه الوظائف . ومن ثم فإنه يعتمد على قيام الدول الاعضاء بترشيح عدد كاف من النساء للوظائف الشاغرة المتاحة . ونتيجة للجهود المبذولة حتى الآن ، ارتفعت نسبة النساء اللائي يشغلن وظائف خاضعة للتوزيع الجغرافي من ٢٨,٣ في المائة في حزيران/يونيه ١٩٩٠ إلى ٢٩,٣ في المائة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، كما ارتفعت نسبتهن في الوظائف من الرتبة مد - ١ وما فوقها من ٧,٣ في المائة في حزيران/يونيه ١٩٩٠ إلى ٩,١ في المائة في نهاية آب/أغسطس ١٩٩١ .

٧١ - واستطرد قائلا إنه استجابة لقرار الجمعية العامة ٣٣٩/٣٥ ، يعكف الامين العام على وضع برنامج عمل للنهوض بالمرأة في الامانة العامة للفترة ١٩٩١-١٩٩٥ . وقد وفرت الحكومة الكندية بسخاء أحد الخبراء الاستشاريين وهو يتولى الآن المساعدة في تحليل العقبات التي تعوق تحسين مركز المرأة في الامانة العامة ، وفي وضع برنامج العمل القادم ، وأضاف أنه يتطلع إلى تقديم تقرير عن هذا الموضوع في الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة .

٧٢ - وأشار إلى التقرير المتعلق بإقامة العدل في الامانة العامة (A/C.5/46/7) وقال إن وحدة المراجعة الإدارية التابعة لمكتب تنظيم الموارد البشرية مسؤولة عن مراجعة التظلمات المقدمة من الموظفين وذلك بغية التوصل إلى حل لها قبل أن تصبح طعونا لتجنُّب المقاضاة الباهظة التكلفة والمضيِّعة للوقت . ومن دواعي الاسف أنه لا توجد لهذه المهمة الصعبة سوى موارد شحيحة ، وليس لدى الوحدة من الموظفين ما يكفي للتصدي لعبء عملها على نحو فعال .

٧٣ - وذكر أن التقرير المتعلق بالإعارة من الخدمة الحكومية (A/C.5/46/9) يقترح اجراءات بسيطة لتحديد مركز الإعارة للموظفين الحكوميين ، ويتضمن مشاريع تعديلات للنظام الاساسي للموظفين . وعلاوة على ذلك ، وكما هو مذكور في الفقرة ٨ من التقرير ، أكدت المحكمة الإدارية للأمم المتحدة أن جميع الموظفين المعارين ينبغي إيلاؤهم كل اعتبار معقول لتعيينهم في وظائف دائمة وذلك عند إكمالهم ٥ سنوات من الخدمة الجيدة

(السيد سيس)

والمتواصلة ، وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة ١٣٦/٣٧ . وفيما يتعلق بسياسة "الاستعاضة" المحددة في قرار الجمعية العامة ٢١٠/٣٥ قال إنه في الفترة الواقعة بين حزيران/يونيه ١٩٩٠ وتشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ منحت تعيينات دائمة لـ ١١٢ موظفا معاراً ، منهم ٣٨ موظفا يشغلون وظائف خاضعة للتوزيع الجغرافي و ٧٤ موظفا في وظائف لغوية .

٧٤ - وذكر أنه بناء على طلب الجمعية العامة في القرار ٢٣٩/٤٥ ألف ، قُدّم تقرير عن الخيارات البديلة للنطاقات المستوعبة فيما يتعلق بالوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي (A/C.5/46/2) . وأضاف أن مكتب تنظيم الموارد البشرية يضع نفسه تحت تصرف اللجنة لتقييم آثار أية خيارات أخرى قد تطرح أثناء المناقشة .

٧٥ - وعرض التقرير المتعلق بإدخال تعديلات على النظام الاساسي للموظفين (A/C.5/46/16) ، فقال إن تنقيحات القاعدة ٣/٣ من النظام الاساسي مقترحة لتجنُّب الحاجة إلى تعديل هذه القاعدة في كل مرة يتم فيها تنقيح مبلغ منحة التعليم ، وتوضيح تكاليف السفر المسموح بدفعها فيما يتعلق بمنحة التعليم . أما تنقيح الفقرة ٤ من المرفق الاول للنظام الاساسي فهو مقترح لإزالة مواضع اللبس في تفسير هذا الحكم فيما يتعلق بالدرجات التي ينبغي أن تكون مسبوقة بسنتين من الخدمة في الدرجة السابقة من درجات رتب الفئة الفنية وما فوقها . وفيما يخص التقرير المتعلق بإدخال تعديلات على النظام الإداري للموظفين (A/C.5/46/13) قال إن المجموعة ١٠٠ قد عُدّلت مؤقتا لتعكس ما قررته الجمعية العامة في قرارها ٢٤١/٤٥ . أما المجموعة ٢٠٠ فقد عُدّلت مؤقتا لتصبح متمشية مع التعديلات المناظرة في المجموعة ١٠٠ .

٧٦ - وقال في ختام بيانه إن النجاح في تحسين كفاءة الموظفين وهمّتهم وفعاليتهم يتوقف في نهاية المطاف إلى حد كبير على ما يقدم من دعم لمهمة تنظيم الموارد البشرية وعلى السلطة الممنوحة لهذه المهمة . وتجب الإشارة إلى أن وجود نوعية ممتازة من الموظفين الذين يتسمون بعلو الهمة أمر لا غنى عنه لتمكين الامانة العامة من الوفاء بالمهام العديدة الشاقة المناطة بها .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠